مصر: «جماعة الإخوان» تبحث عن قيادة

بقلم إبراهيم الهضيبي*:

يمثل قرار المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد مهدي عاكف، بالتنحي عن منصبه منعطفا مهما في مسار جماعة المعارضة الأكبر في مصر؛ لما له من تأثيرات مهمة على مستقبل الإخوان. فالمرشد المقبل- وبقطع النظر عن هويته- لن يتمتع بالشرعية التاريخية التي يتمتع بها عاكف الذي انضم للجماعة في وقت مبكر، وصاحب مؤسسها حسن البنا.

لا شك أن تلك الشرعية التاريخية التي يتمتع بها عاكف قد أضفت على مواقفه وعلى مواقف المرشدين السابقين بعضا من الثقل الذي ساعدهم على إنهاء بعض الخلافات التنظيمية (أو تأجيلها) وكل الأسماء المرشحة لخلافته تنتمي لشريحة عمرية متقاربة، فلن يكون لأحدهم هذه الشرعية.

وأما الجهة الأخرى للتأثير فهي أن عاكف- الذي شهد عهده انفتاحا سياسيا كبيرا للجماعة، وظهرت فيه بوضوح التنوعات الفكرية الموجودة داخل التنظيم- يمتلك مهارة إدارة التنوع، وهو ما يظهر واضحا من العلاقات الشخصية التي تربطه بقيادات التيارات الفكرية من الأجيال المختلفة، وقدرته على توظيف هذه العلاقات في تقريب المسافات بينهم، وهذه القدرات الشخصية للمرشد لا تبدو متوفرة (بالقدر نفسه على الأقل) في أغلب المرشحين للمنصب، ربما باستثناء نائبه الثاني خيرت الشاطر، وفرصه شبه منعدمة بسبب سجنه.

العمل المؤسساتي

وفي غياب القيادات التاريخية، لا يبقى للجماعة من سبيل للبقاء إلا عن طريق المؤسساتية. فتساوي الرؤوس في المواقع القيادية يفرض وجود آلية محددة يلجأون إليها عند الخلاف حتى لا يتحول إلى صدام كان أصحاب الشرعية التاريخية قادرين على احتوائه.

ومساحة العمل التنفيذي المؤسساتي في الجماعة أكبر بكثير من مساحة القرار المؤسساتي والديموقراطي فيها. فالأعضاء مهتمون بإجراءات التنفيذ وضماناته أكثر من اهتمامهم بماهية القرار وكيفية اتخاذه، وذلك لأسباب منها الثقة بالقيادة؛ والشرعية التاريخية التي طالما تمتعت بها هذه القيادة؛ وشعور الجماعة- بحكم ضغوط الواقع- بالحاجة إلى المؤسسية في التنفيذ (من أجل استمرار البقاء) أكثر من شعورها بالحاجة إليها في صنع القرار.

وواضح أن مأسسة الإجراءات الداخلية وعملية اتخاذ القرار في الجماعة شهدت بعض التطور في خلال ولاية عاكف، فقد جرت خلال الأعوام القليلة الماضية انتخابات في المستويات التنظيمية كافة في الجماعة. ولعل الجدل الدائر حاليا في الجماعة حول مشروعية تصعيد الدكتور عصام العريان إلى مكتب الإرشاد بعد وفاة أحد أعضائه يصب في هذا الاتجاه، فبقطع النظر عن دوافع الأطراف المتنازعة فقد دار الخلاف حول ما تمليه اللائحة الداخلية، وانصب الجدل حول تأويلاتها، وهو أمر غير مألوف في الإخوان، إذ إن الغالبية العظمى لا تعرف شيئا عن اللائحة ولا تكترث بها.

المنافسة بين الاتجاهات

من الأسئلة المهمة التي طرحتها أزمة تصعيد العريان، والتي ستطرح بقوة في المرحلة المقبلة، تتعلق بمساحة التسامح الداخلي الذي ستسمح به الجماعة. فالمد السلفي في مصر، والضغط الأمني المكثف والممتد من عام ٢٠٠٦، يدفعان الجماعة في اتجاه أقل اعتدالا، واستمرار الظروف الحالية يغذي هذا الاتجاه.

فالبنية التنظيمية للجماعة شهدت تحولات كبيرة في العقد الأخير، لعل أهمها انتقال الثقل التنظيمي من الحضر إلى الريف المصري الذي شهد صعودا للتيار السلفي/الوهابي خلال العقدين الأخيرين، وهو ما يؤثر سلبا على مساحات التسامح في المجتمع المصري وفي الإخوان.

وقد وافق هذا الغلو الفكري غلوا تنظيميا هو الذي انتهجه من تأثروا بأفكار سيد قطب (زيادة الرقعة الفاصلة بين التنظيم والمجتمع، وتقديم التنظيم على ما يحمله من أفكار، وتأجيل كل أنواع الحوار والنقاش، وزيادة مساحة الصدام والاستقطاب مع الدولة). وتحالف القطبية مع السلفية يدفع الجماعة في اتجاه أقل اعتدالا وأقل تسامحا، الأمر الذي يغذيه أسلوب التجنيد والترقي في الجماعة القائم على معايير دينية إجرائية، وعلى «الانضباط التنظيمي» بمفهومه الضيق (حضور اللقاءات، تنفيذ التكليفات بأقل مناقشة) على حساب الإبداع والنقد والتقويم للفكر والتنظيم، وتغذيه المواجهة المستمرة مع النظام، التي تزيد من الهاجس التنظيمي لدى عموم الإخوان وتدفعهم لتأجيل كل النقد والتقويم. الأمر الذي يعني أنه سيدفع بوجوه أقل اعتدالا إلى القيادة على حساب وجوه إصلاحية أهمها الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

تيار الإقصاء

وفي إطار التنافس بين التيارات المختلفة داخل الجماعة فإن التحدي الرئيسي المطروح على الاتجاه المحافظ يتعلق بالتسامح مع التيارات الأخرى؛ وأنصار هذا الاتجاه مختلفون حول هذه القضية: فمنهم من يدرك أن الجماعة في حاجة إلى التنوع، وأن غيابه يضر بصورتها في المجتمع وبقدرتها على إدارة عجلة التغيير فيه، كما يؤدي الى انقسامات داخلية حادة. ومنهم من ينطلق من قناعات بدور رسالي، وبدعوى الحفاظ على «ثوابت الجماعة»، ويرى في هذا التنوع تعطيلا للجماعة، ومسببا للفتنة، فيحاول تقليص مساحته.

ويبدو تيار الإقصاء هو الأقوى في اللحظة الراهنة، ويمكن النظر إلى رفض تصعيد العريان الى مكتب الإرشاد باعتباره مؤشرا على ذلك. فبالإضافة الى البعد المؤسساتي، لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذا التيار (الذي تجاوز اللوائح في مواقف سابقة) قد اجتهد في استخراج تفسير لها- يخالف ما جرى عليه العمل في حوادث مماثلة- يقول ان هذا التصعيد غير جائز لائحيا، ثم عندما تم التصويت على تفسيرات اللائحة صوت مكتب الإرشاد (وهو ليس جهة اختصاص، فالجهة التشريعية هي مجلس الشورى) باستثناء المرشد لمصلحة التفسير الذي يمنع تصعيد صوت إصلاحي جديد الى المكتب. هذا هو ما دفع الشيخ القرضاوي- الذي يمثل مرجعية علمية وفكرية للكثير من الإخوان- الى اعتبار أن ما تقوم به القيادات خيانة للدعوة، وهو ما تسبب في المزيد من التبادلات القاسية حول الإجراءات السليمة.

انتخاب مرشد جديد

وهذا الأمر سيطل بدوره على انتخابات المرشد الجديد، الذي سينتخب غالبا على أساس موقف الأغلبية من قضيتي المؤسسية في صنع القرار، وإدارة العلاقات بين الاتجاهات المختلفة داخل الجماعة. وفي إطار الوضع الراهن فإن فرص التيار الإصلاحي تبدو منعدمة، والمرشد المقبل سينتخب بأحد أسلوبين: إما بتوافق الأطراف على شخص لا ينتمي فكريا الى أي من المدرستين الرئيسيتين في الجماعة (كما حدث في الانتخابات السابقة)، وإن حدث ذلك سيدل على وعي بأهمية التنوع وبخطورة محاولة إلغائه.

الخيار الثاني هو اختيار المرشد بالمغالبة، وسيعني أن الاتجاه الإقصائي في التيار المحافظ قد قرر «الحسم» بدون مراعاة لمخاوف الجناح الإصلاحي. وقد يكون المرشد المقبل من أعضاء التيار السلفي/ القطبي (احتمال ضعيف، لكون أعضاء في هذا الاتجاه يفضلون العمل داخل التنظيم بعيدا عن الواجبات السياسية والإعلامية التي يفرضها الوجود في القيادة)، وإما عن طريق اختيار مرشد قريب من هذا الاتجاه، يمكن إدارة الأمور من خلاله وبدون صدامات، وهو الاختيار الأكثر رجحانا.

أما الخيار الثالث فهو اختيار مرشد مؤقت إلى حين خروج قياداتها ذات الوزن الثقيل من السجن (خيرت الشاطر، محمد بشر، عبد المنعم أبو الفتوح) وهدوء الساحة السياسية (بعد انتخابات مجلس الشعب٢٠١٠ والانتخابات الرئاسية٢٠١١) ثم يعاد النظر في اختيار المرشد، في ظل ظروف داخلية وخارجية أفضل.

---

* كاتب وباحث في الحركات الإسلامية والديموقراطية

(عن كارنيغي)

بعد تقاتل الجماهير الكروية:

العلاقات المصرية - الجزائرية في أزمة

القاهرة. أحمد سيد حسن:

من المؤكد ان العلاقات المصرية - الجزائرية ستحتاج الى الكثير من الجهود لإصلاح الأضرار العميقة التي تسببت بها مقابلات المنتخبين الكروية الثلاث، في البليدة ثم القاهرة وأخيرا الخرطوم، وإفسدت العلاقات التاريخية بين البلدين التي تعمدت بالدم والكفاح المشترك. فمصر وقفت الى جانب كفاح الشعب الجزائري في ثورته التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، وبدوره حارب الجيش الجزائري الى جانب الجيش المصري في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ واستشهد جنود من الجيش الجزائري مع الجنود المصريين.

● المباراة بين الفريقين المصري والجزائري جرت في الخرطوم وسط حراسة أمنية مشددة من ١٥ ألف عنصر أمن (أ ف ب)

لتمر السنوات وتراقب اسرائيل بشماته ظاهرة كيف يتقاتل الأشقاء بسبب كرة القدم.

على الرغم من ان المنتخب الجزائري تمكن من الصعود الى كأس العالم على حساب المنتخب المصري، فان ذلك لم يمنع حدوث اشتباكات بين جماهير البلدين في السودان الذي وجد نفسه مسرحا لفصل جديد من الأزمة المصرية - الجزائرية التي تحولت الى كرة الثلج، وذلك ان تلك الأزمة وصلت الى عمق الشعبين ويمكن أن تتحول الى أزمة سياسية دبلوماسية رسمية في ضوء المواقف المتشددة والمتشنجة من الحكومتين، فسيرتا جسورا جوية لإرسال المشجعين من القاهرة والجزائر الى الخرطوم ثم اعادتهما، في حين تحتفل الجزائر بالنصر بقرار من الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة باعتبار يوم الخميس الماضي اجازة رسمية للاحتفال، مثلما احتفلت مصر مبكرا قبل المباراة الفاصلة وعاشت يوما حزينا في الخرطوم.

وتلقت الاستثمارات المصرية في الجزائر ضربة عاجلة قبل المباراة الفاصلة بفرض السلطات الجزائرية ضرائب قدرها ٩٠٠ مليون دولار على شركة «جيزي» للمحمول التي تديرها شركة أوراسكوم المصرية، والتي قررت إيقاف نشاطها في الجزائر، فيما بدأت عملية عودة للمئات من المصريين هربا من عملية الملاحقة والمطاردة للانتقام مما حدث في القاهرة من اعتداء على حافلة المنتخب الجزائري وعدد من المشجعين الجزائريين.

وأصبحت الاستثمارات المصرية في الجزائر التي وصلت الى ٥,٣ مليارات دولار الضحية الأولى والمباشرة لآثار مباريات الكرة، ولا أحد يعرف كيفية الحفاظ على تلك الاستثمارات التي أصبحت امتدادا طبيعيا للعلاقات التاريخية القديمة التي لم تعاصرها الأجيال الحديثة المهتمة أساسا بكرة القدم تعويضا عن عدم حصولها على وظائف ومستقبل أفضل.

ويشير الجزائريون باعتذار الى عرفانهم بالدور الكبير الذي قامت به مصر «الشقيقة الكبرى» في مناصرة الثورة الجزائرية ودعم استقلالها، ويذكرون بكثير من الحب الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وكيف تم استقباله استقبالا اسطوريا في اهم واكبر ميادين العاصمة امام الميناء التي وصل اليها ناصر بتجمع اكثر من مليون جزائري حملوا سيارة عبدالناصر والرئيس الجزائري وقتها احمد بن بيلا في ميدان بورسعيد الذي سمي بهذا الاسم تحية لمدينة بورسعيد المصرية.

التعصب الكروي

يعرف المصريون والجزائريون من الاجيال الاكبر سنا، ان مصر ايضا دفعت ثمنا باهظا لوقوفها الى جانب ثورة الجزائر، عندما انضمت فرنسا الى انكلترا واسرائيل في عدوان ١٩٥٦، واعترفت فرنسا انها خاضت تلك الحرب عقابا لمصر على تدخلها ودعمها للثوار في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من فرنسا.

ولكن ذلك كله اوشك ان يضيع بسبب مقابلات كرة القدم، على الرغم من ان النشيد الوطني الجزائري الذي يعزف في مباريات كرة القدم هو من تلحين الموسيقار المصري محمد فوزي، وبذل العقلاء جهدا كبيرا لاقناع الجمهور المصري في المقابلة الاخيرة التي جرت في القاهرة بالاستماع الى النشيد الوطني الجزائري في ظل موجة من «الصفير» اظهرت ضمن اعمال اخرى ان التعصب الكروي اصبح يهدد العلاقات التاريخية، وهو ما كشفت عنه تلك اللقاءات التي أوضحت جملة من الحقائق والمستجدات التي ستحتاج الى جهود كبيرة لاصلاحها في الفترة المقبلة.

في مقدمة ذلك ان الضرر في العلاقات هذه المرة وصل الى عمق الشعبين، بحكم أن المنافسة الكروية هي منافسة جماهيرية، وبالتالي حدثت أعمال العنف المتبادلة في الجزائر ومصر وسقط العشرات من المواطنين، وبعضهم قد لا تكون له علاقة بكرة القدم، ضحايا بإصابات مختلفة جراء هذا التعصب.

دور سلبي للإعلان

كما كشفت تلك اللقاءات عن الدور الذي تقوم به الفضائيات والصحف وكل أدوات الإعلام في البلدين، حيث تولى عدد من الصحافيين الرياضيين والمذيعين ومقدمي البرامج الرياضية عملية شحن هائلة متبادلة، في ظل سيطرة عناصر غير مؤهلة بشكل كاف على الإعلام الرياضي في البلدين، وبالتالي تحولت الفضائيات المصرية، التي يحب الجزائريون متابعة المسلسلات والأفلام عبرها، إلى أبواق للتعصب في اطار عملية شحن غير مسبوقة كانت لها آثار سلبية للغاية في الجزائر، التي خسرت معركة الفضائيات بسبب وجود قناة فضائية وحيدة لها يطلقون عليها في الجزائر اسم «اليتيمة»، مما مهد الى الخطوة العاجلة للتلفزيون الجزائري لاطلاق قنوات فضائية رياضية واخبارية قريباً جداً.

اما على مستوى الصحف فقد حاولت الصحف الجزائرية سواء الصادرة بالعربية أو الفرنسية، تعويض خسارة معركة الفضائيات، بنشر العديد من التغطيات الصحفية للمباراة اعتمدت معظمها على الإثارة من عينة «أعلام إسرائيل ترفع في القاهرة وأعلام الشهداء تحرق فيها» «استاد ناصر أصبح أسوأ من استاد تل أبيب» «حرق علم الشهداء في القاهرة» «مقتل وإصابة العشرات من المشجعين الجزائريين في القاهرة»، أما حادثة تعرض الأوتوبيس الذي كان يقل أعضاء المنتخب الجزائري للاعتداء، فقد تحول إلى قضية بالغة التعقيد، في ظل إصرار الإعلام والأمن في مصر على ان الجزائريين هم الذين بدأوا فيما أكد الإعلام الجزائري ان عملية الاعتداء على المنتخب الجزائري تمنح الجزائر الحق في التأهل مباشرة لكأس العالم من دون لعب المباراة أساساً.

توظيف سياسي

وإذا كانت العلاقات المباشرة بين الشعبين قد تضررت إلى حد بعيد، فإن عملية التوظيف السياسي للمقابلات الكروية وصلت إلى أشد مراحلها مع الوصول لمرحلة المباراة الفاصلة في الخرطوم، حيث أقام البلدان جسراً جوياً من القاهرة والجزائر إلى الخرطوم لنقل آلاف المشجعين مجاناً من أجل تشجيع المنتخبين، وتبارت القيادات السياسية في البلدين في إظهار الدعم الهائل لكل منتخب، وبدا ان الحكومتين في القاهرة والجزائر تخوضان مواجهة مزدوجة من خلال دعم منتخب كل بلد من ناحية، بكل الطرق الممكنة، وفي محاولة تهدئة العلاقات من ناحية أخرى.

المواجهة إقليميا

من المثير ان المواجهة المصرية الجزائرية الكروية انتقلت الى آفاق اقليمية بعد فوز المنتخب المصري في المباراة الاولى، حيث طلب من كل بلد ترشيح ثلاثة دول تقام فيها المباراة الفاصلة، وكشفت اختيارات مصر والجزائر عن حساسية كل منهما تجاه البلدان المختلفة، ففضلت الجزائر اقامة المباراة الفاصلة في تونس، اعتمادا على حساسية اللقاءات الكروية المصرية مع الفرق التونسية، فيما اختارت مصر ان تلعب المباراة الفاصلة في السودان، اعتمادا على العلاقات الاخوية مع السودان.

وفجأة تحول اهتمام الاعلام المصري بالاشقاء في السودان وروابط التاريخ المشترك والانتماء الى نهر النيل الذي يربط البلدين، حيث جرت عملية توظيف اخرى لتلك العلاقات لتوفير اجواء ملائمة للمنتخب المصري في السودان.

وفي الواقع، فان السودان وجد نفسه متورطا في استضافة لقاء متفجر بين مصر والجزائر، وحاولت القيادة السودانية ان تظهر حيادها بين البلدين، فمنحت التأشيرات مجانا للجزائريين خاصة ان المصريين يدخلون السودان بدون تأشيرات، وقسمت مقاعد استاد المريخ مناصفة بيني جمهوري البلدين، على امل ان تكون الخرطوم ساحة لمصالحة الجمهورين الجزائري والمصري، لا ساحة قتال ومواجهات عنف بينهما، ولذلك أعلنت الطوارئ القصوى ووضعت قوات اضافية من الشرطة للتصدي لاي اعمال عنف أو شغب.

تظاهرات الفرح

يبقى أن تظاهرات الفرح وحوادث الشغب التي وقعت على خلفية تلك المباراة، تشير إلى أي حد تم شحن الجماهير من قبل الاعلام في البلدين، وهو اعلام حكومي إلى حد كبير، حيث جرت عملية توظيف للكرة املا في ابعاد انظار الشعبين عن المشاكل العميقة التي يعانيا منها.

والمثير ان مصر والجزائر تتقاسمان حقيقة ان ٧٠٪ من سكانهما من الشباب، وهم وقود المعركة الرياضية الكروية الحالية، ولا يتمتع الشباب في البلدين بأي خلفية عن العلاقات التاريخية بين البلدين.

اجمالا سيكون على الحكومتين في مصر والجزائر بذل مجهود كبير لاصلاح الكثير مما افسدته المباريات، وسيعول على السياسيين وأساتذة التاريخ والجغرافيا مراجعة الكثير من الحقائق حول المقولات الثابتة بخصوص العلاقات التاريخية والجذور المشتركة وغير ذلك من المقولات التي لم تصمد أمام مقولات وشعارات المتعصبين في ملاعب كرة القدم، حتى لو أدى ذلك إلى إسالة الدماء في مدرجات ملاعب الكرة في البليدة (الجزائر) ثم استاد القاهرة وصولا إلى استاد المريخ في السودان، حيث وصل العالم المتقدم إلى القمر فيما المعارك المصرية . الجزائرية في استاد «المريخ» على أرض السودان.